دراسة نقدية مقارنة، مع سبر مرويات المساتير عند ابن حجر، وقال فيهم الذهبي "صدوق"

Comparative Critical Study, with Investigating the Narrations of the Narrators Considered "of Unrevealed Condition" by Ibn Hajar and "Trustworthy" by Al-Zahabi

د. زكريا صبحي محمد زين الدين*

الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين، zsze@iugaza.edu.ps

تاريخ الاستلام: 2020/10/18 تاريخ القبول: 2021/03/03 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص :

الرواة المساتير عند ابن حجر، وقال فيه الذهبي صدوق؛ اثنان وهما: أبو الحَكم البَجلي، وحفص بن بُغَيل، والبحث بعد أن عَرّف المستور، والصدوق، ومنهج سبر مرويات الراوي، أثبت أن أبا الحكم البجلي له خمسة تلاميذ، وليس أربعة كما قال سائر من ترجم له من النقاد، فهو معلوم العدالة ظاهرًا، وله ثلاث روايات، توبع في جميعها إلا في الرواية الثالثة رواها عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، توبع في روايته عن أبي سعيد ولم يتابع في روايته عن أبي هريرة، وللروايتين أربعة شواهد أخرى، أما حفص بن بُغيل، له أربعة تلاميذ، وله تسع روايات توبع فيها جميعها إلا حديثًا واحدًا، وهو موقوف عليه لم يروه عن أحد، ورجح البحث قول الذهبي في كلا الراويين أنهما "صدوق" على قول ابن حجر "مستور"، ولقد أوصى البحث بتطبيق منهج سبر مرويات الراوي، ومنهج النقد والمقارنة والموازنة بين أقوال الذهبي وابن حجر المتخالفة.

الكلمات المفتاحية: سبر؛ مستور؛ صدوق؛ نقدية؛ مقارنة .

---

* المؤلف المرسل

Abstract :

Narrators considered of unrevealed condition by Ibn Hajar and trustworthy by Al-Zahabi are Abu Al-Hakam Al-Bajali and Hafs bin Bughail. The research identifies the two terms and adopts the approach of investigating the narrator's narrations, proving that Al-Bajaly has five students and not four as stated by critics. He is openly known to be just. He has three narrations, two of which were reported by other narrators from the same companion. He reported the third Hadith from Abu Huraira and Abu Said Al-Khadri. His narration from Al-Khadri was reported by other Tabi's, but his narration from Abu Huraira was not. However, the two narrations were reported by other companions. Bin Bughail has four students and nine narrations, eight of which were reported by other narrators from the same companion. The ninth Hadith was "discontinued"; not narrated by anyone else. The research gives more weight to Al-Zahabi's judgment of the two narrators. The research recommends applying the approach of investigating the narrator's narrations with comparing and overweighing the contradicting sayings of Al-Zahabi and Ibn Hajar.

Keywords: investigation; unrevealed; trustworthy; comparison; criticism .

مقدمة :

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ أَمَّا بَعْدُ :

إن المشتغل في السنة وعلومها يناله شرف العلم الذي شرفه الله ورسوله، وهو يسير على درب العلماء السابقين الذين كان شغلهم الشاغل خدمة السنة وعلومها المختلفة، ومما أفاد هؤلاء العلماء أنهم قعدوا قواعد علوم الحديث، وطبقوا هذه القواعد في الحكم على الأحاديث، وعلى رواتها؛ وذلك من خلال سبر مرويات الرواة بجمعها ودراستها ومقارنتها بمرويات الرواة الثقات.

ولقد اشتغل كل من الإمامين الذهبي وابن حجر، بعلوم الحديث وصنفوا فيها، وحَكما على الرواة، وصنفوهما على مراتب، باختلاف درجة حفظهم واتقانهم، مستخدمين ألفاظٍ ومصطلحات لوصف حال الراوي وبيان درجة حديثه.

وهذا البحث الموسوم بـ" **دراسة نقدية مقارنة، مع سبر مرويات المساتير عند ابن حجر، وقال فيهم الذهبي "صدوق"**، حيث جعل ابن حجر الرواة المساتير من المرتبة السابعة وهي من مراتب الجرح، ورواة هذه المرتبة لم يوثقوا، بينما عثرت على راويين من هذه المرتبة عدلهما الذهبي وقال فيهما "صدوق"؛ وهما: أبو الحَكم البَجَلي، وحفص بن بُغَيل، وقولي الذهبي وابن حجر فيهما وصفان متناقضان، فكانت دراسة هذا البحث دراسة نقدية مقارنة، بجمع أقوال النقاد ومقارنتها بقولي الذهبي وابن حجر، وكذلك بسبر مرويات كلٍ منهما وتتبعها هل شاركه فيها غيره من الرواة الثقات أم لا؟ ثم الوصول لرأي سديد في ترجيح أحد قولي الذهبي وابن حجر على الآخر.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في :

1- كون دراسة البحث نقدية مقارنة بين قولي الذهبي وابن حجر، وأقوال النقاد الآخرين، ومعتمدة على سبر مرويات الرواة، وذلك للموازنة والترجيح بين حكمي الإمامين، وهي طريقة الأئمة السابقين في الحكم على الرواة.

2- كون أحكام الإمامين الذهبي وابن حجر على الرواة معتمدة عند كثير من الباحثين؛ كونهما ناقدان متأخران جمعا أقوال السابقين، وأطلقا رتبًا على رواة الكتب الستة.

3- كونه يدرس راويين من المرتبة السابعة عند ابن حجر الذين وصفهما بمستور أي لم يوثقوا، وفي نفس الوقت عدلهما الذهبي، بقوله صدوق.

4- كونهما الراويان الوحيدان الذي حكم عليهما الذهبي بقوله "صدوق" بينما قال عنهما ابن حجر "مستور".

إشكالية البحث وأسئلته :

1- هل يمكن الحكم على الرواة من خلال سبر مروياتهم؟

2- كم راو مستور عند ابن حجر قال فيه الذهبي صدوق؟

3- كم تلميذًا روى عن كل راو مستور عند ابن حجر، قال فيه الذهبي صدوق؟

4- كم رواية روى كل أبو الحكم البجلي، وحفص بن بُغَيل؟ وفي كم رواية توبع فيها؟

5- أي الحكم يعتمد في هذين الراويين، قول الذهبي أم ابن حجر؟

أهداف البحث :

1- السير على منهج الأئمة الأوائل في الحكم على الرواة من خلال سبر مروياتهم.

2- الترجيح بين حكمي الذهبي وابن حجر في الرواة المساتير عند ابن حجر وقال فيهم الذهبي صدوق .

3- تقديم إضافة نوعية جديدة في الدراسات النقدية المقارنة لجرح الرواة وتعديلهم، وسبر مروياتهم .

منهجية البحث :

1- اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع مرويّات كل من أبي الحكم البجلي، وحفص بن بُغَيل، وجمع أقوال جميع النقاد فيهما.

2- اتبعت المنهج النقدي المقارن في دراسة الحكم على الراوي. مع سبر مروياتهم.

3- قمت بتخريج أحاديث كل من أبي الحكم البجلي، وحفص بن بُغَيل، وبيان طرق الأحاديث والمقارنة بين المتون، وذلك لسائر الأحاديث، لسبر سائر مروياته، لبيان هل توبع الراوي أم لم يتابع.

4-قمت بالترجيح بين حكمي الذهبي وابن حجر في الحكم على كل من أبي الحكم البجلي، وحفص بن بُغَيل، بناء على الدراسة النقدية المقارنة وسبر المرويات.

5- لم أقم بالحكم على الأسانيد، لأن هدف البحث سبر المرويات لمعرفة هل وافق فيها الثقات أم لا؟ ودراسة الإسناد لا علاقة له بهدف البحث فقد يضعف الإسناد لأجل رواة آخرين، أو علل أخرى .

الدراسات السابقة :

لم أقف على دراسة تتناول الرواة المساتير عند ابن حجر، وقال فيهم الذهبي صدوق، والموازنة بين قولي الذهبي وابن حجر فيهم، والمقارنة بأقوال النقاد، وسبر مروياته لأجل الموازنة والترجيح، غير أنه توجد دراسات شبيهة في سبر المرويات مثل :

1- بحث "السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين" للدكتور: أحمد عزي، جامعة الإمارات، قسم الدراسات الإسلامية، قدِّم إلى ندوة "علوم الحديث –واقع وآفاق" عام 2003م، وهو يدور حول بيان الحاجة إلى السبر، وبيان منهج ابن عدي في سبر الحديث، ومدى قوته في ذلك، ومدى إمكانية المعاصرين لتطبيق السبر الذي استعمله المتقدمون، وبيان الوسائل المطلوبة لذلك .

2- "الرواة الذين قال فيهم الذهبي في الكاشف : ثقة، وقال عنهم ابن حجر في التقريب: مقبول، دراسة تطبيقية مقارنة على مروياتهم في الكتب الستة" للباحثة: دعاء مازن صلوحة، رسالة ماجستير بقسم الحديث الشريف وعلومه، بكلية صول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، تم نشرها في 2015م .

خطة البحث : جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حول المستور، والصدوق، وسبر المرويات، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: المستور.

المطلب الثاني: الصدوق.

المطلب الثالث: سبر المرويات وأثرها في الحكم على الراوي.

المبحث الأول: أبو الحكم البجليّ في ميزان النقد والسبر، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: أبو الحكم البجليّ في ميزان النقد.

المطلب الثاني: أبو الحكم البجليّ في ميزان سبر المرويات.

المبحث الثالث: حفص بن بُغَيْل في ميزان النقد والسبر، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: حفص بن بُغَيْل في ميزان النقد.

المطلب الثاني: حفص بن بُغَيْل في ميزان سبر المرويات .

المبحث الأول : تمهيد حول تعريف المستور، والصدوق، وسبر المرويات :

المطلب الأول : المستور :

أولا : المستور في اللغة :

قال ابن فارس : "السّين والتّاء والرّاء كلمة تدل على الغطاء. تقول: سترت الشيء سترًا ."[1] وقال ابن منظور : "ستر الشيء يستره ويستره سترا: أخفاه ... ورجل مستور وستير أي عفيف." [2].

ثانيًا : مستور في الاصطلاح :

قال ابن الصّلاح: "المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه". [3]

وقال السّخاوي : "المستور الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا إذا نقلا ولم يترجح أحدهما"[4].

وقال ابن حجر : "السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثّق، واليه الاشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال ."[5]

وقال أيضًا : "أَوْ إِنْ روى عنهُ اثنانِ فصاعِداً، ولم يُوَثَّقْ فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المسْتورُ"[6].

ويلاحظ من تعريف ابن حجر أنه جعل المستور ومجهول الحال واحدًا، بينما غيره فرق بينهما؛ فقد قال ابن جُماعة : "والمجهول أَقسَام ثَلَاثَة: **أَحدهَا**؛ مَجْهُول الْعَدَالَة ظَاهرا وَبَاطنا فَلَا يقبل عِنْد الجماهير، وَعَن أبي حنيفَة قبُوله، الثَّانِي؛ مَجْهُول الْعَدَالَة بَاطِنا لَا ظَاهرا لَهُ وَهُوَ المستور، وَالْمُخْتَار قبُوله، وَقطع بِهِ سليم الرَّازِيّ وَعَلِيهِ الْعَمَل فِي أَكثر كتب الحَدِيث الْمَشْهُورَة فِيمَن تقادم عَهدهم وتعذرت معرفتهم، **الثَّالِث**؛ مَجْهُول الْعين وَهُوَ كل من لم يعرفهُ الْعلمَاء وَلم يعرف حَدِيثه إِلَّا من جِهَة راو وَاحِد قَالَه الْخَطِيب، وَقَالَ ابْن عبد الْبر : كل من لم يرو عَنهُ إِلَّا وَاحِد فَهُوَ مَجْهُول عِنْدهم إِلَّا أَن يكون مَشْهُورا بِغَيْر حمل الْعلم"[7].

وقال القاري : "الظَّاهِر أَنه أدرج فِيهِ قسمي مَجْهُول الْحَال، وسمى كلا مِنْهُمَا مَسْتُورا، وَإِن كَانَ ابْن الصّلاح وَغَيره سمى الْأَخير مَسْتُورا لوُجُود السّتْر فِي كل مِنْهُمَا، وهما مَجْهُول الْعَدَالَة الظَّاهِرَة، والباطنة. ومجهول الْعَدَالَة الْبَاطِنَة دون الظَّاهِرَة . وَالْمرَاد بالباطنة مَا فِي نفس الْأَمر، وَهِي الَّتِي ترجع إِلَى أَقْوَال المزكين، وبالظاهرة مَا يعلم من ظَاهر الْحَال"[8] .

ثالثًا: حكم رواية المستور :

قال ابن حجر : "وقد قَبِلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجمهورُ. والتحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ، ونحوِهِ، ممَّا فيهِ الاحتِمالُ؛ لا يُطْلَقُ القولُ بردِّها، ولا بِقَبولِها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى اسْتِبانَةِ حالِه، كما جَزَمَ بهِ إمامُ الحَرمينِ"[9].

قال د. أحمد معبد: "وما حقّقه الحافظ ابن حجر من التوقّف نقلاً عن إمام الحرمين فيه نظر، فإنّ الذي يُفهم من باقي كلام إمام الحرمين: أن التّوقف في رواية المستور يكون في بداية الأمر قبل تمام البحث عن حاله، فإذا انتهى بحثنا إلى اليأس من معرفة حاله رددنا حديثه كما هو رأي الجمهور". [10]

وقال ابن حجر في تعريف الحسن لغيره: وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور إذا تعدّدت طرقه"[11]. وقال في موضع من النخبة: "متى توبع السيّء الحفظ بمعتبر . وكذا المستور والمرسل والمدلس . صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل بالمجموع" [12].

قلت : وخلاصة القول أن المستور حديثه ضعيف ضعفًا يسيرًا إذا توبع يرتقي للحسن لغيره.

المطلب الثاني : الصدوق :

أولا : الصدوق في اللغة :

(صدق) الصاد والدال والقاف أصل يدل على قوة في الشيء قولا وغيره . من ذلك الصدق: خلاف الكذب، سمي لقوته في نفسه، ولأن الكذب لا قوة له، هو باطل[13]، ورجلٌ صَدُوق، أبلغ من الصَّادِق[14]، وصَدق صدقًا؛ طابق الواقع: ضد كذب؛ فهو صادق، "وللمبالغة" صدوق، ولشدة المبالغة صِديق[15].

ثانيًا: الصدوق في الاصطلاح :

لقد اعتبر النقاد الصدوق مرتبة من مراتب التعديل غير أنها دون الثقة:

فقال العراقي: "المرتبةُ الثالثةُ: قولهُم ليسَ بهِ بأْسٌ، أو لا بأْسَ بِهِ، أو صدوقٌ، أو مأمونٌ، أو خِيَارٌ. وجَعَلَ ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ الصلاحِ هذهِ المرتبةَ: الثانيةَ واقتصرَا فيهَا على قولِهِم: صدوقٌ، أو لا بأْسَ به. وأَدخلا فيها قولَهُم: محلُّهُ الصِّدقُ"[16].

أما الذهبي فقال: "فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك" [17].

قال ابن حجر: "الرابعة؛ من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق ، أو لا بأس به ، أو: ليس به بأس"[18].

ثالثًا: حكم حديث الصدوق :

يتضح من أقوال العراقي، والذهبي، وابن حجر السابقة، أن حديث الصدوق بشكل عام هو دون الصحيح، ويصدق على حديث الحسن لذاته، وإن كان مرتبة الصدوق عند ابن حجر تكلم في حكمها الدارسون المعاصرون بالتفصيل ومنهم من صحح حديثه[19]، والأصح أنه قد يصحح حديثه بعد النظر لمجموع أقوال النقاد؛ فإن ترجح من أقوالهم أنه ثقة، ارتقى رتبته للثقة وصحح حديثه[20].

قلت : إن ما يهمنا في هذا البحث هو رتبة الصدوق عند الذهبي، فلم يتحدث أحد من الدارسين بتصحيح حديث الصدوق عند الذهبي، فالراجح من كلام الذهبي، أن الصدوق دون الثقة، وهو مرتبة توسط، وحديثه حسن لذاته .

المطلب الثالث : سبر المرويات وأثرها في الحكم على الراوي :

أولًا: تعريف السبر :

السبر لغة :

قال الفراهيدي : "التجربة، وسبَر ما عنده أي جرّبه، وسبَر الجرح بالمسبار أي نظر ما مقداره"[21]، وقال ابن فارس: "هو روز الأمر وتعرف قدره، يقال: خبرت ما عند فلان وسبرته"[22]، وقال ابن منظور: السبر: التجربة، وسبر الشيء سبرًا: حزره وخبره، واسبر لي ما عند قلان أي : اعلمه، والسبر: استخراج كنه الأمر". [23]

السبر اصطلاحًا : قال الإمام العراقي في ألفيته:

الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيْثَ هَلْ ... شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ فِيْمَا حَمَلْ
عَنْ شَيْخِهِ، فَإِنْ يَكُنْ شُوْرِكَ مِنْ ... مُعْتَبَرٍ بِهِ، فَتَابِعٌ، وَإِنْ
شُورِكَ شَيْخُهُ فَفَوْقُ فَكَذَا ... وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِداً، ثُمَّ إِذَا
مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أَتَى فَالشَّاهِدُ ... وَمَا خَلاَ عَنْ كُلِّ ذَا مَفَارِدُ [24]

وقال السخاوي شارحًا: "سبرك: أي اختبارك ونظرك (الحديث) من الدواوين المبوبة ....، لتنظر (هل شارك) راويه الذي يظن تفرده به (راو غيره) أو فقل: هل شارك راو من رواته غيره، (فيما حمل عن شيخه) سواء اتفقا في رواية ذاك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا؟"[25].

ويمكن تعريف السبر: هو الاستقصاء في جمع مرويات الراوي، ثم تخريجها وجمع طرقها ومتابعاتها، والنظر هل للراو متابع مقبول أم لا؟ وذلك في كل رواياته.

واستعمل المحدثون ألفاظ أخرى عنوا بها معنى اصطلاحيًا واحدًا، فاستعمل ابن معين لفظ "المعارضة"[26]، واستعمل مسلم لفظ "المقابلة"[27]، واستعمل ابن الصلاح لفظ "الاعتبار"[28] .

فعند التأمل في عباراتهم نجد أن عماد هذه العملية أمران هما، أولًا: استقصاء جمع روايات الراوي الواحد، ثانيًا: مقارنة هذه الروايات بروايات الثقات .

ثانيًا : طريقة الأئمة النقاد في الحكم على الرواة :

تعددت الوسائل التي استعملها النقاد في الحكم على الرواة، فمن عاصر الراوي منهم؛ فصحبه وخبر حاله، حكم عليه بمقتضى ما رآه منه من صدق وتيّقظ وضبط أو ضعف وتخليط ووهن .

ومن فاته صحبة الراوي؛ حكم عليه عن طريق سبر مروياته؛ فجمعها ودرسها وقارنها بمرويات الرواة الثقات الأثبات، وحكم على الراوي بمقتضى ذلك، فإن كان أغلب مروياته وافق فيها الثقات وتابعوه عليه، حكم عليه بأنه ثقة وضابط، وإن كان أغلب مروياته تفرد بها حكم عليه بالضعف وعدم الضبط،

أما من تأخّر من الأئمة عن كل ذلك، اكتفى بجمع أقوال النقاد والمقارنة بينها، وإطلاق الحكم على الراوي بمقتضى ما حكم عليه الآخرون فكان كأنه حكم لأقوال النقاد التي سبقته.

ولعلّ طريقة سبر المرويات هي أوثق الطرق للحكم على الراوي، لأنها خالية من أي تحيّز وتعتمد على ما رواه الراوي ووافق فيه الثقات .

المبحث الثاني : أبو الحكم البجليّ في ميزان النقد والسبر :

المطلب الأول : أبو الحكم البجليّ في ميزان النقد :

اسمه : أبو الحكم البجليّ، قيل : أنه غير عبد الرحمن ابن أَبي نعم[29].

قول الإمامين فيه : قال الذّهبي : "صدوق" [30]، وقال ابن حجر: "مستور"[31].

أقوال النّقاد فيه : لم يحكم عليه من النّقّاد سوى الذّهبي وابن حجر.

شيوخه وتلاميذه : قال المزي : "روى عن: أَبِي سَعِيد الخُدْرِيّ (ت) ، وأبي هُرَيْرَة (ت)، روى عنه : الفضل بن عيسى الرقاشي، ومحمد بن عيسى النخعي، ميمون أبو حمزة الأعور، يزيد الرقاشي (ت)[32].

قلت: ومحمد بن عيسى النخعي هكذا في المطبوع من تهذيب الكمال والصواب محمد بن قيس النخعي، وذلك للآتي :

1- لا يوجد راو بهذا الاسم لا في كتب متون الأحاديث، ولا في كتب التراجم والتاريخ والعلل.

2- كل من الذهبي في تذهيبه، وابن حجر في تهذيبه، سمياه محمد بن قيس النخعي، وكلاهما اختصرا تهذيب الكمال في كتابيهما[33].

3- من ترجم لأبي الحكم وذكر تلاميذه سماه محمد بن قيس النخعي[34].

4- من ترجم لمحمد بن قيس النخعي قال يروي عن أبي الحكم البجلي[35].

5- جميع مرويات أبي الحكم البجلي وطرقها ذكرت محمد بن قيس النخعي ولم تذكر أي رواية أنه محمد بن عيسى النخعي [36].

قلت: وممّن روى عنه إبراهيم بن بكر أبو إسحاق المروزي كما يتضّح في رواية الخطيب[37].

المطلب الثاني : أبو الحكم البجليّ في ميزان سبر المرويات :

أولًا : مرويّات أبي الحكم البجليّ من طريق تلميذه الفضل بن عيسى الرّقاشي :

له حديثًا واحدًا من هذا الطريق؛ وهو: ما رواه أبو نعيم الأصبهاني حيث قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، سَمِعْتُ الْفَضْلَ بْنَ عِيسَى، سَمِعْتُ أَبَا الْحَكَمِ الْبَجَلِيَّ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ: أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، ثُمَّ عَادَ، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، ثُمَّ عَادَ، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، ثُمَّ عَادَ "قَالَ عِنْدَ الرَّابِعَةِ: «كَتَبَهُ اللَّهُ عِنْدَهُ كَذَّابًا» ، أَوْ قَالَ : «مِنَ الْكَاذِبِينَ».[38]

توبع أبا الحكم البجليّ في روايته؛ فقد أخرجه ابن شاهين[39]، من طريق الهيثم بن أبي سنان، عن أبي هريرة، بنحوه. والهيثم بن أبي سنان قال فيه ابن حجر: "صدوق"[40] .

ثانيًا : مرويّات أبي الحكم البجليّ من طريق تلميذه محمّد بن قيس النّخعي :

له حديثًا واحدًا من هذا الطريق؛ وهو:

قال إسحاق بن راهويه: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَا بْنُ عَدِيٍّ، نا عُبَيْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَكَمِ الْبَجَلِيَّ، يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَكَمِ، احْتَجِمْ، فَقَالَ: مَا احْتَجَمْتُ قَطُّ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ جِبْرِيلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْحَجْمَ أَنْفَعُ مَا يَتَدَاوَى بِهِ النَّاسُ»[41]

توبع أبو الحكم على روايته متابعة تامة؛ فقد أخرجه الطبري[42]، والحاكم[43]، والخطيب[44]، من طريق زيد بن أبي أُنيسة به، بنحوه والبخاري[45] في تاريخه معلقًا من طريق عبيد الله بن زيد، عن محمد بن قيس النخعي به، بنحوه. والخطيب من طريق إبراهيم بن بكر المروزي، عن أبي الحكم البجلي به، بنحوه . وأبو نعيم[46]، من طريق أبي الشعثاء سليم بن أسود، وأبو داود[47]، وابن ماجه[48]، وأحمد[49]،من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، كلاهما عن أبي هريرة به، بنحوه دون ذكر جبريل. وأبي الشعثاء وأبي سلمة بن عبد الرحمن المتابعان لأبي الحكم كلاهما ثقة[50]

ثالثًا : مرويّات أبي الحكم البجليّ من طريق تلميذه؛ ميمون أبي حمزة الأعور :

له حديثًا واحدًا من هذا الطريق؛ وهو: قال الطبراني: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: نا عَمِّي الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الْأَعْوَرِ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال : «لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ لَكَبَّهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ»[51].

لم يتابع أبو الحكم على روايته في حديث أبي هريرة، ولكن توبع في حديث ابن عباس؛ وكلاهما يشهد للآخر ولهما أربعة شواهد .

فقد أخرجه الطبراني[52] عن النعمان بن أحمد الواسطي، بنحوه. والبيهقي[53]، من طريق مُطَيَّن، كلاهما عن مُقَدَّم بن محمد به، بنحوه .

وأخرجه الترمذي[54]، من طريق يزيد الرّقاشي، كلاهما عن أبي الحكم البجلي، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، بنحوه .

وأخرجه البزار[55]، والحاكم[56]، من طريق عطية بن سعد العوفي، عن ابن عباس، وفيه قصة. وعطية بن سعد العوفي المتابع لأبي الحكم في حديث ابن عباس قال فيه ابن حجر : "صدوق يخطىء كثيرا وكان شيعيا مدلسا"[57]، ومتابعة أبي الحكم البجلي له تنفي الخطأ.

أما الشواهد الأربعة فهي من حديث: ابن عباس، وأبي بكرة، وابن عمر، والبراء، ﷺ.

وحديث ابن عباس أخرجه الطبراني[58]، وأبو نعيم[59]، والبيهقي [60]، بنحوه، وفيه قصة.

أما حديث أبي بكرة ﷺ أخرجه السمرقندي[61]، الطبراني[62]، بنحوه.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه أبو محمد الجوهري[63]، بنحوه.

وحديث البراء أخرجه الأصبهاني[64]، بنحوه.

رابعًا : مرويات أبي الحكم البجلي من طريق تلميذه يزيد الرقاشي :

له حديثًا واحدًا من هذا الطريق؛ وهو: قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ الحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الحَكَمِ البَجَلِيُّ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكَبَّهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ»[65].

لم يتابع أبو الحكم على روايته في حديث أبي هريرة، بينما توبع في حديث ابن عباس فقط، كما هو واضح في تخريجه في الحديث السابق .

خامسًا : مرويات أبي الحكم البجلي من طريق تلميذه إبراهيم بن بكر أبو إسحاق المروزي :

له حديث واحدًا من هذا الطريق؛ وهو : قال الخطيب : أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عثمان، عن إبراهيم بن بكر المروزي عن أبي الحكم البجلي قال دَخَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فَقَالَ : "يَا أَبَا الْحَكَمِ، أَتَحْتَجِمْ"؟ قُلتُ: مَا احْتَجَمْتُ قَطُّ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ : أنبأَنَا بُو الْقَاسِمِ ﷺ : «أَنَّ جِبْرِيلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْحَجْمَ أَنْفَعُ مَا تَدَاوَى بِهِ النَّاسُ» [66].

توبع أبا الحكم البجلي متابعة تامة، وقد سبق تخريجه وذكر متابعاته[67].

خلاصة القول في أبي الحكم البجلي :

أولًا: من خلال أقوال النقاد : كما تبين من الدراسة ليس فيه إلّا حكم ابن حجر مستور، وحكم الذهبي صدوق.

ثانيًا: من خلال سبر مروياته : له ثلاث روايات توبع في اثنين منها، والثالثة يروي فيها عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، لم يتابع في روايته عن أبي هريرة، بينما توبع في روايته عن أبي سعيد الخدري، وللروايتين أربعة شواهد أخرى تقويهما.

وعليه : أرجح قول الذهبي بأنه صدوق . ولقد اعتبره الهيثمي من رجال الصحيح حيث قال في حديث فيه أبو الحكم البجلي: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ النَّخَعِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَلَمْ يَجْرَحْهُ وَلَمْ يُوَثِّقْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ"[68] .

المبحث الثالث : حفص بن بُغَيْل في ميزان النقد والسبر :

المطلب الأول : حفص بن بُغَيْل في ميزان النقد :

اسمه : حفص بن بُغَيْل الهمداني، الْمُرْهِبِيُّ [69]، الكوفي[70].

قول الإمامين فيه :

قال الذهبي : "صدوق"[71]، وقال أيضًا: "محلّه الصدق"[72]، وقال ابن حجر: "مستور"[73] .

أقوال النقاد فيه :

قال أبو الحسن القطّان: "لا تعرف حاله؛ ولا يعرف روى عنه غير أبي كريب، وأحمد بن بديل"[74]، وقال الذهبي عن قول القطان: "إنّ ابن القطّان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل، أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل"[75]، وقال ابن حزم: "مجهول"[76].

شيوخه وتلاميذه :

قال المزي : "**رَوَى عَن**: إسرائيل بن يونس، وداود بْن نصير الطائي، وزائدة بْن قدامة(د)، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري. **روى عنه** : أحمد بن بديل اليامي، وعبد الرحمن بن صالح الأزدي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني (د)، وأبو الوليد الكلبي[77].

المطلب الثاني : حفص بن بُغَيْل في ميزان سبر المرويات :

أولاً : مرويات حفص بن بغيل من طريق تلميذه أحمد بن بديل اليامي :

له من هذا الطريق حديث واحد؛ وهو: قال الدارقطني: حَدَّثَنا مُحَمَّد بن أحمد بن صالح الأَزْدي، حَدَّثَنا أحمد بن بُدَيْل، حَدَّثَنا حَفْص بن بُغَيل، حَدَّثَنا زَائِدَة بن قُدَامَة، عن بيان، عن قَيْس قال : رأيت يد طَلْحة التي وقى بها رسول الله ﷺ شَلاَّء[78].

توبع حفص بن بُغَيل متابعة قاصرة، فقد أخرجه البخاري[79]، عن مُسَدَّدٌ، عن خالد بن عبد الله، عن اسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم.

والمتابعة لحفص بن بغيل هي رواية البخاري في صحيحه .

ثانيًا : مرويات حفص بن بغيل من طريق تلميذه عبد الرحمن بن صالح الأزدي :

له من هذا الطريق حديث واحد؛ وهو: قال ابن أبي الدنيا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ بُغَيْلٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ : "إِنَّ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ؛ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ قَرِيبٌ، وَلَا مَالٌ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَلَا مَحَبَّةٌ، إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"[80] .

تُوبع حفص بن بُغَيل متابعة تامة، ومتابعات قاصرة، فقد أخرجه الخَلاّل[81]، من طريق أبي كامل مظفر بن مدرك، ويحيى بن سعيد القطان، كلاهما عن زهير به، بنحوه. وأخرجه عبد الرزاق[82]، من طريق معمر، مختصرًا، والطبراني[83]، من طريق الجراح بن الضحاك، مختصرا، واللالكائي[84] من طريق سلام، بنحوه، ثلاثتهم عن أبي إسحاق به .

والمتابعان لحفص بن بُغيل متابعة تامة هما: أبو كامل مُظفَّر بن مُدرِك، ويحيى ابن سعيد القطان كلاهما ثقة[85] .

ثالثًا : مرويات حفص بن بُغَيْل من طريق تلميذه محمّد بن العلاء :

له من هذا الطريق ستة أحاديث هي :

الحديث الأول :

قال الإمام أبو داود : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ بُغَيْلٍ الْمُرْهِبِيُّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَضَّهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ... الحديث" [86]

توبع حفص بن بُغَيْلٍ؛ فقد أخرجه الحاكم[87]، والبيهقي[88]، كلاهما من طريق معاوية بن عمرو بن المهلب.

وأخرجه أبو عوانة[89] من طريق يحيى بن أبي بكير، كلاهما عن زائدة به، بنحوه. والمتابعان لحفص بن بُغَيل معاوية بن عمرو، ويحيى بن أبي بكير، كلاهما ثقة[90] .

الحديث الثاني:

قال الإمام الطبري : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ بُغَيْلٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ، قَالَ: أَبُو جَعْفَرٍ إِنَّمَا هُوَ ابْنُ الْحُرِّ، وَلَكِنْ غَلَطَ الشَّيْخُ عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ حَجَّامٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْجُمَهُ فَأَخْرَجَ مَحَاجِمَ مِنْ قُرُونٍ فَأَلْزَمَهَا إِيَّاهُ، وَشَرَطَهُ بِطَرَفِ الشَّفْرَةِ، ثُمَّ صَبَّ الدَّمَ فِي إِنَاءٍ عِنْدَهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ عَلَى مَا تُمَكِّنُ هَذَا مِنْ جِلْدِكَ يَقْطَعُهُ؟ فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هَذَا الْحَجْمُ» ، قَالَ : وَمَا الْحَجْمُ؟ قَالَ : «هُوَ خَيْرُ مَا تَدَاوَوْا بِهِ»"[91].

توبع حفص بن بغيل متابعة تامة، وقاصرة؛ فقد أخرجه وابن أبي شيبة[92]، عن أبي نُعيم الفضل بن دُكين، وأحمد[93]، عن يحيى بن بكير، كلاهما عن زهير بن معاوية، به، بنحوه. والطيالسي[94]، وأحمد[95]، من طريق شعبة، مختصرًا. **وأحمد**[96]، عن عفان، عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، بنحوه، كلاهما عن عبد الملك بن عمير به. والمتابعان لحفص بن بُغَيل، هما الفضل بن دكين، ويحيى بن بكير، كلاهما ثقة، والمتابعان متابعة قاصرة كذلك ثقات[97].

الحديث الثالث :

قال الإمام الطبري: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَحَفْصُ بْنُ بُغَيْلٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبَيَّ أَوْ بَيْنَ كَتِفَيَّ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[98].

تُوبع حفص بن بغيل متابعة تامة؛ كما هو واضح في نفس إسناد الحديث، وتوبع متابعة قاصرة فيما أخرجه البخاري[99] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ. بنحوه. والمتابع لحفص بن بُغَيل هو يحيى بن آدم ثقة[100]. والمتابعة القاصرة حديث في صحيح البخاري .

الحديث الرابع :

قال الطبري: حدثنا أبو كُرَيب، قال: ثنا حفص بن بُغَيل، قال: ثنا زهير بن معاوية، عن قابوس بن أبي ظبيان أن أباه حدثه، قال: قلنا لابن عباس: أرأيت قول الله: (ما جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ) ما عنى بذلك؟ قال: قام رسول الله ﷺ يوما فصلى، فخطر خطرة، فقال المنافقون

الذين يصلون معه: إن له قلبين، قلبا معكم، وقلبا معهم، فأنزل الله (ما جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ)[101].

توبع حفص بن بغيل متابعة تامة وقاصرة، فقد أخرجه الترمذي[102] من طريق صاعد الحراني، وأحمد[103]، والضياء المقدسي[104]، من طريق حسن بن موسى الأشيب، والطبراني[105]، والحاكم[106]، من طريق أحمد بن عبد الملك، والطبراني[107]، من طريق عمرو بن خالد الحراني، والطبراني[108] من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس، خمستهم عن زهير بن معاوية به، بنحوه

وأخرجه ابن خزيمة[109]، من طريق سفيان، والطحاوي[110]، من طريق عمرو بن خالد، كلاهما عن قابوس بن أبي الظبيان به، بنحوه .

والمتابعون لحفص متابعة تامة، وهم: صاعد الحراني، وحسن بن موسى الأشيب، وأحمد بن عبد الملك، وعمرو بن خالد الحراني، وأحمد بن عبد الله بن يونس، جميعهم ثقات إلا صاعد الحراني فهو مقبول وقد توبع[111] .

الحديث الخامس :

قال الطبري: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا حَفْصُ بْنُ نُفَيْلٍ، قَالَ: ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، قَالَ: ثني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ ذَكْوَانُ أَبُو عَمْرٍو، حَاجِبُ عَائِشَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، دَخَلَ عَلَيْهَا فِي مَرَضِهَا، فَقَالَ: أَبْشِرِي كُنْتِ أَحَبَّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ إِلَّا طَيِّبًا، وَسَقَطَتْ قِلَادَتُكِ لَيْلَةَ الْأَبْوَاءِ، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يِلْتَقِطُهَا، حَتَّى أَصْبَحَ فِي الْمَنْزِلِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ لَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {تَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ سَبَبِكِ، وَمَا أَذِنَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الرُّخْصَةِ"[112].

توبع حفص بن بُغيل، متابعة تامة وقاصرة، فقد أخرجه ابن سعد[113] عن مالك بن إسماعيل، والدرامي[114] من طريق عبد الله بن محمد النُّفيلي، كلاهما عن زهير بن معاوية به، بنحوه.

وأخرجه أحمد[115]، واللالكائي[116]، من طريق معمر، وأحمد[117]، والطبراني[118]، من طريق زائدة بن قُدامة، وأبو يعلى[119]، وابن أبي الدنيا[120]، من طريق بِشر بن المفضل، وابن

حبان[121]، وأبو نُعيم[122]، من طريق يحيى بن سُليم، أربعتهم عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم، به، بنحوه.

وأخرجه البخاري[123]، وأحمد[124]، والحاكم[125]، من طريق ابن أبي مُليكة عن ابن عباس، بنحوه

والمتابعان لحفص بن بُغيل، متابعة تامة هما : مالك بن إسماعيل، وعبد الله بن محمد النُّفيلي، كلاهما ثقة[126] . وبالنظر للمتابعات القاصرة نجد أن أصل الحديث في البخاري.

الحديث السادس :

قال الطبري : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ : ثنا حفصُ بَنِي بُغَيْل، قَالَ : ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: ثنا أَبُو الْجُوَيْرِيَةِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: "هَلْ تَدْرِي فِيمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: 101] حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْآيَةِ، فَقَالَ : كَانَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتِهْزَاءً، فَيَقُولُ الرَّجُلُ : مَنْ أَبِي؟ وَالرَّجُلُ تَضِلُّ نَاقَتُهُ فَيَقُولُ : أَيْنَ نَاقَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ" [127].

توبع حفص بن بُغيل متابعة تامة وقاصرة، فقد أخرجه البخاري[128]، والبيهقي[129]، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، عن زهير بن معاوية به، بنحوه.

وأخرجه الطبري[130]، من طريق عكرمة مولى ابن عباس، والطبري[131]، وأبو حاتم[132]، من طريق عطية بن سعد العوفي، كلاهما عن ابن عباس، بنحوه.

والمتابع لحفص بن بُغيل، متابعة تامة هو: أبو النضر هاشم بن القاسم، ثقة، ويكفي أنها رواية البخاري في صحيحه .

رابعًا : مرويات حفص بن بغيل من طريق تلميذه أبو الوليد الكلبي :

له من هذا الطريق حديث واحد؛ هو: قال ابن أبي الدنيا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثني مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثني أَبُو الْوَلِيدِ الْكَلْبِيُّ، ثني حَفْصُ بْنُ بُغَيْلٍ الْمُرْهِبِيُّ، قَالَ: "رَأَيْتُ دَاوُدَ الطَّائِيَّ فِي مَنَامِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا سُلَيْمَانَ كَيْفَ رَأَيْتَ خَيْرَ الْآخِرَةِ؟ قَالَ رَأَيْتُ خَيْرَهَا كَثِيرًا،قَالَ: قُلْتُ: فَمَا صِرْتَ إِلَيْهِ؟ قَالَ : إِلَى خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: قُلْتُ: هَلْ لَكَ مِنْ عِلْمٍ بِسُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْخَيْرَ وَأَهْلَهُ؟ قَالَ : فَتَبَسَّمَ ثُمَّ قَالَ : رَقَّاهُ الْخَيْرُ إِلَى دَرَجَةِ أَهْلِ الْخَيْرِ"[133] .

الحديث موقوف على حفص بن بُغَيل، ولا متابع له؛ حيث انفرد به ابن أبي الدنيا بهذا الإسناد، ومن طريقه أخرجه الخطيب[134]، بمثله.

خلاصة القول في حفص بن بغيل :

أولًا: من خلال أقوال النقاد: كما تبين من الدراسة فقد قال عنه الذهبي صدوق، ومرة: محله الصدق، وقال أبو الحسن القطان: لا تعرف حاله، وقال ابن حزم: مجهول.

ثانيًا: من خلال سبر مروياته: له تسع روايات، توبع فيها جميعًا إلا رواية واحدة فقط، وهي موقوفة عليه لا يروي فيها عن أحد، فيتضح أنه ضابط .

وعليه: أرجح قول الذهبي صدوق، ولولا ما قال فيه من قال بالجهالة والستر، لقلت أنه ثقة، بالإضافة أن له أربعة تلاميذ. وأخرج أحاديثه العديد من المصنفين كما اتضح في تخريج مروياته .

الخاتمة :

تم البحث بحمد الله ﷻ وتوفيقه ومنته، وأسجل في خاتمة البحث ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات .

أولا : نتائج البحث :

1- يمكن تطبيق سبر مرويات الراوي للوصول إلى رأي حاسم في اختلاف النقاد في حكمهم على الرواة، سيما الرواة الذي ليس فيهم أقوال للنقاد تسعف في الوصول للحكم على عليهم.

2- الراوي أبو الحكم البجلي، هو غير عبد الرحمن ابن أَبي نعم.

3- لأبي الحكم البجلي، خمسة تلاميذ وليس أربعة كما قال سائر من ترجم له، وبالتالي هو معلوم العدالة ظاهرًا.

4- لأبي الحكم البجلي ثلاثة أحاديث، ولقد توبع في جميعها إلا رواية واحدة يرويها عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، توبع في رواية أبي سعيد، ولم يتابع في رواية أبي هريرة، وللروايتين أربعة شواهد أخرى.

5- الهيثمي اعتبره من رجال الصحيح في حكم له على أحد أحاديثه.

6- رجح البحث في رتبة أبي الحكم البجلي قول الذهبي أنه صدوق.

7- حفص بن بُغيل، له أربعة تلاميذ فهو معلوم العدالة في الظاهر.

8- لم يعدل أحد من النقاد حفص بن بُغَيل سوى الذهبي بقوله صدوق.

9- لحفص بن بُغيل تسعة روايات، توبع في ثمانية منها، أما التاسعة لم يتابع فيها وهي عبارة عن قول موقوف على حفص نفسه لم يروه عن أحد. وهذا يرجح كونه ضابط في رواياته .

10- روى أحاديثه العديد من المصنفين كما اتضح في تخريج أحاديثه .

11- رجح البحث في رتبة حفص بن بُغيل قول الذهبي: "صدوق" .

12- اتضح امكانية تطبيق منهج سبر روايات الراوي للوصول إلى خلاصة في الحكم عليه، أو في الموازنة بين كلام النقاد سيما بين الذهبي وابن حجر .

13- اتضح أن كلام الذهبي أدق من كلام ابن حجر وله الترجيح على ابن حجر في هذين الراويين .

ثانيًا : التوصيات :

أوصي الباحثين في مجال السنة وعلومها بالآتي :

1- تطبيق منهج سبر مرويات الراوي للوصول لخلاصة حاسمة في الحكم على بعض الرواة، سيما المختلف فيهم، وفي ذلك إحياء لطريقة النقاد القدامى في الحكم على الراوي من خلال سبر مروياته.

2- الموازنة بين أقوال الذهبي وابن حجر المخالفة لبعضهما البعض.

3- الدراسة التطبيقية والنقدية والمقارنة في دراسة الرواة، فهي دراسة علمية محكمة للوصول لأفضل النتائج.

الهوامش :

([1])ابن فارس؛ معجم مقاييس اللغة (132/3).

([2])ابن منظور؛ لسان العرب (343/4).

([3]) ابن الصّلاح؛ معرفة أنواع علوم الحديث (112/1).

([4])الصنعاني؛ توضيح الأفكار (182/1).

([5])ابن حجر؛ تقريب التهذيب (ص: 23).

([6]) ابن حجر؛ نزهة النّظر (ص: 232)

([7]) ابن جماعة؛ المنهل الروي (ص: 66)

([8]) القاري؛ شرح نخبة الفكر (ص: 518).

([9]) ابن حجر؛ نزهة النّظر (ص: 232).

([10])أحمد معبد؛ حاشية النفح الشذي (230/1).

([11])ابن حجر؛ نزهة النظر (ص: 65).

([12])ابن حجر؛ نخبة الفكر (724/4).

([13]) ابن فارس؛ معجم مقاييس اللغة (339/3).

([14]) الأزهري؛ تهذيب اللغة (278/8).

([15]) انظر: أحمد رضا؛ معجم متن اللغة (434/3).

([16]) العراقي؛ ألفية العراقي المسماة (371/1).

([17]) الذهبي؛ ميزان الاعتدال (4/1).

([18]) ابن حجر؛ تقريب التهذيب (ص23).

([19]) انظر: وليد العاني؛ منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، (ص127-186).

([20]) انظر: طالب حماد أبو شعر، وإسماعيل سعيد رضوان؛ دراسة الأسانيد والحكم عليها (ص39-40).

([21]) الخليل بن أحمد؛ العين (251/7).

([22]) ابن فارس؛ معجم مقاييس اللغة (127/3).

([23])ابن منظور؛ لسان العرب (340/4).

([24])العراقي؛ ألفية العراقي (ص209).

([25]) السخاوي؛ فتح المغيث (256/1).

([26]) حيث قال: "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه". ابن معين؛ التاريخ—رواية الدوري (667/3).

([27]) حيث قال مرة: "فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ". مسلم؛ التمييز(ص: 209).

([28]) انظر: ابن الصلاح؛ معرفة أنواع علوم الحديث (ص82).

([29]) المزي؛ تهذيب الكمال، (255/33).

([30]) الذهبي؛ الكاشف، (420/2).
([31]) ابن حجر؛ تقريب التهذيب، (ص634).
([32]) المزي؛ تهذيب الكمال، (255/33).
([33]) الذهبي؛ تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 241)، وقال محققا الكتاب غنيم عباس غنيم، ومجدي السيد أمين: "في تهذيب الكمال: عيسى. والمثبت من "الأصل، خ"، وتهذيب التهذيب". ابن حجر؛ تهذيب التهذيب (12/ 77).
([34]) ابن عبد البر؛ الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (2/ 1124)
([35]) البخاري؛ التاريخ الكبير للبخاري (1/ 213)، ابن أبي حاتم؛ الجرح والتعديل (8/ 62)، ابن حبان، الثقات (7/ 375-376)، ابن حجر؛ لسان الميزان (7/ 454).
([36]) سيأتي تفاصيل المرويات في الصفحات القادمة.
([37]) الخطيب؛ المتفق والمفترق (1/ 275).
([38]) أبو نعيم الأصبهاني؛ تاريخ أصبهان، ج87/2.
([39]) ابن شاهين؛ جزء من حديث ابن شاهين رواية ابن المهتدي (ص: 369) رقم: (37).
([40]) ابن حجر؛ تقريب التهذيب (ص: 577).
([41]) ابن راهويه؛ مسند إسحاق بن راهويه (278/1-279) رقم الحديث: (251).
([42]) الطبري؛ تهذيب الآثار- مسند ابن عبّاس، (507/1: رقم: (805)، (ص:508) رقم: (806).
([43]) الحاكم؛ المستدرك على الصحيحين، كتاب الطّب، باب حديث شعبة، (232/4) رقم: (7470).
([44]) الخطيب؛ تاريخ بغداد (3/ 682) رقم: (799)
([45]) البخاري؛ التاريخ الكبير (1/ 213)
([46]) أبو نعيم الأصفهاني، الطب النبوي، باب تعاهد الفصد والحجامة (288/1) رقم: (184).
([47]) أبو داود؛ سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الحجامة (4/4) رقم: (3857).
([48]) ابن ماجه؛ سنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب الحجامة (1151/2) رقم: (3476).
([49]) أحمد؛ مسند أحمد مخرجا (203/14) رقم: (8513)، مسند أحمد مخرجا (268/15) رقم: (9452).
([50]) ابن حجر؛ تقريب التهذيب (ص: 249)، (ص: 645).
([51])الطبراني؛ المعجم الأوسط، (112/2) رقم: (1421).
([52]) المرجع السابق (99/9) رقم: (9242).
([53])البيهقي؛ شعب الإيمان، باب تحريم النفوس والجنايات عليها، (261/7) رقم: (4968).
([54]) الترمذي؛ سنن الترمذي، كتاب الديات، باب الحكم في الدّماء، (17/4) رقم: (1398).
([55]) الهيثمي؛ كشف الأستار عن زوائد البزار، تاب الفتن، باب إثم من قتل مؤمنًا، (4/ 122) رقم: (3348).
([56]) الحاكم، المستدرك على الصحيحين ،كتاب الحدود، (392/4) رقم: (8036).
([57]) ابن حجر؛ تقريب التهذيب (ص: 393)
([58]) الطبراني؛ المعجم الكبير (12/ 133) رقم: (12681).
([59]) أبو نُعيم؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/ 62).

([60]) البيهقي؛ شعب الإيمان، باب تحريم النفوس والجنايات عليها، (260/7) رقم: (4967). والسنن الكبرى، كتاب جماع أبواب القتل، باب تحريم القتل من السنة، (41/8) رقم: (15864).

([61]) السمرقندي؛ الفوائد المنتقاة العوالي الحسان (ص: 152) رقم: (48).

([62]) الطبراني، المعجم الصغير (340/1) رقم: (565).

([63]) أبو الفضل الزهري؛ حديث أبي الفضل الزهري، رواية أبي محمد الجوهري (ص: 497) رقم: (492).

([64]) الترغيب والترهيب لقوام السنة (3/ 187) رقم: (2323).

([65])الترمذي؛ سنن الترمذي، كتاب الديات، باب الحكم في الدّماء، (17/4) رقم: (1398).

([66]) الخطيب؛ المتفق والمفترق (1/ 275) رقم: (119).

([67]) انظر: (ص: 12)

([68]) الهيثمي؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (91/5)

([69]) بضم الميم وسكون الراء وكسر الهاء وفي آخرها الباء [5] المنقوطة بواحدة [5] ، هذه النسبة إلى بنى مرهبة، وهم نزلوا الكوفة، وهم بطن من همدان [السمعاني؛ الأنساب (12/ 208)]

بضم الميم وسكون الراء وكسر الهاء وفي آخرها الباء [5] المنقوطة بواحدة [5] ، هذه النسبة إلى بنى مرهبة، وهم نزلوا الكوفة، وهم بطن من همدان

([70])المزي؛ تهذيب الكمال، (5/7).

([71])الذهبي؛ الكاشف، (340/1).

([72])الذهبي ؛تاريخ الإسلام، (1092/4).

([73])ابن حجر؛ تقريب التهذيب، (ص172).

([74])ابن القطان؛ بيان الوهم والإيهام، (170/4).

([75])الذهبي؛ ميزان الاعتدال، (556/1).

([76])ابن حزم؛ المحلى، (7/5).

([77]) المزي؛ تهذيب الكمال، (5/7).

([78]) الدارقطني؛ المؤتلف والمختلف، (291/1)

([79]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر طلحة بن عُبيد الله، (5/ 22) رقم: (3724).

([80]) ابن أبي الدنيا؛ الإخوان (ص: 60) رقم (15)

([81]) الخلال؛ السنة، باب مناكحة المرجئة، (4/ 79) رقم: (1205).

([82]) معمر بن راشد؛ الجامع؛ باب في المتحابين في الله، (11/ 201) رقم: (20323).

([83]) الطبراني، المعجم الأوسط، (7/ 180) رقم: (7214).

([84]) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، باب جماع الكلام في الإيمان، الخصلة الرابع والستون، (1009/5) رقم: (1696).

[85] : انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 535)، (ص: 591).

([86])أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة؛ باب فيمن ينصرف قبل الإمام، (169/1) رقم: (624).

([87])الحاكم، المستدرك على الصحيحين، الطهارة: صلاة الجماعة، (339/1) رقم: (792).

([88])البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من أحبّ أن يكون انصراف المأموم بانصراف الإمام، (274/2) رقم: (3056).

([89])أبو عوانة، المستخرج، كتاب الصلاة، باب النهي عن طول القنوت في صلاة العشاء ...، (480/1) رقم: (1782).

[90] : ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 538)، (ص: 592).

([91]) الطبري، تهذيب الآثار، (498/1-499) رقم (784).

([92]) ابن أبي شيبة؛ مصنف بن أبي شيبة، ج59/5: رقم الحديث 23682.

([93]) أحمد، مسند أحمد (343/33) رقم: (20172).

([94]) الطيالسي؛ مسند الطيالسي، (212/2) رقم: (931).

([95]) أحمد، مسند أحمد (342/33) رقم: (20171).

([96]) المرجع السابق (290/33).

[97] : انظر: ابن حجر؛ تقريب التهذيب، (ص: 446)، (ص: 592)، (ص: 266)، (ص: 580).

([98])الطبري؛ تهذيب الآثار، (169/1).

([99])البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب السمر في العلم، (34/1) رقم: (117).

[100] : انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 587).

([101]) الطبري؛ تفسير الطبري (20/ 204)

([102]) الترمذي؛ سنن الترمذي ، كتاب أبواب تفسير القرآن ، باب ومن سورة الأحزاب، (5 /348) برقم: (3199).

([103]) أحمد، مسند أحمد (233/4) رقم: (2410).

([104]) الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، (539/9) رقم: (528).

([105]) الطبراني المعجم الكبير، (106/12) رقم: (12610).

([106]) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الأحزاب، (450/2) رقم: (3555)

([107]) الطبراني؛ المعجم الكبير، (106/12) رقم: (12610).

([108]) الطبراني؛ المعجم الكبير، (106/12) رقم: (12610).

([109]) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن ما يجري على لسان المصلي من غير قصد لا يفسد عليه صلاته (39/2) رقم: (865).

([110]) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِمَّا نُحِيطُ بِهِ عِلْمًا أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْمُرَادِ بِقَوْلِ اللهِ ﷻ: {مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ}، (445/8) رقم: (3371).

[111] : انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 271)، (ص: 164)، (ص: 82)، (ص: 420)، (ص: 81).

([112]) الطبري؛ تفسير الطبري (8/ 403-404) رقم: (9639).

([113]) ابن سعد الطبقات الكبرى ط العلمية، (60/8)

([114]) الدارمي؛ الرد على الجهمية، (ص: 57) رقم: (84).

([115]) أحمد؛ مسند أحمد، (3/ 389) رقم: (1905).

([116]) اللالكائي؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (8/ 1513) رقم: 2754.

([117]) أحمد؛ مسند أحمد (4/ 297) رقم: (2496).

([118]) الطبراني؛ المعجم الكبير (10/ 321) رقم: (10783).

([119]) أبويعلى؛ مسند أبي يعلى الموصلي (5/ 56) رقم: (2648).

([120]) ابن أبي الدنيا، المحتضرين، باب الجزع من الموت مخافة سوء المرد، (ص: 159) رقم: 217

([121]) ابن حبان صحيح ابن حبان، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب ذكر الخبر المصرح بصحة ما ذكرناه قبل، (41/16) رقم: (7108).

([122]) أبونُعيم؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/ 45).

([123]) البخاري؛ صحيح البخاري، كتاب التفسير، بَابُ {وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ} [النور: 16] (106/6) رقم: (4753).

([124]) أحمد؛ فضائل الصحابة (2/ 875) رقم: (1644).

([125]) الحاكم؛ المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ذكر الصحابيات من أزواج رسول الله ﷺ وغيرهن، (4/ 9) رقم: (6726).

[126] : انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 516)، (ص: 321).

([127]) الطبري؛ تفسير الطبري (11/ 98) رقم: (12794).

([128]) البخاري؛ صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: "لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ"، (54/6) رقم: (4622)

([129]) البيهقي؛ السنن الكبرى، كتاب اللقطة، باب ما يجوز له أخذه وما لا يجوز مما يجده، (6/ 316) رقم: (12076).

([130]) الطبري؛ تفسير الطبري (11/ 101) رقم: (12798).

([131]) المرجع السابق (11/ 108) رقم: (12808).

([132]) ابن أبي حاتم؛ تفسير ابن أبي حاتم، الأصيل – مخرجا (1218/4- 1219) رقم: (6881).

([133]) ابن أبي الدنيا، المنامات، باب رقاه الخير لأهل الخير، (ص: 50)، رقم: (64).

([134]) الخطيب؛ تاريخ بغداد ت بشار (9/ 311) .

قائمة المراجع :

01- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازي (ت.327هـ)، الجرح والتعديل، الهند، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط.1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1271هـ- 1952م.

02- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد أبو بكر (ت.281هـ)، المحتضرين، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار بن حزم، بيروت-لبنان، ط.1، 1417هـ - 1997م.

03- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد أبو بكر (ت.281هـ)، المنامات، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط.1، 1413هـ -1993م.

04- ابن أبي الدني، عبد الله بن محمد بن عبيد أبو بكر (ت.281هـ)، الإخوان، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1409هـ - 1988م.

05- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازي (ت.327هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط.3، 1419هـ-1998م.

06- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو بكر بن أبي شيبة (ت. 235هـ)، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1409هـ-1988م .

07- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله أبو عبد الله (ت.733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1، 1406هـ-1985م .

08- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البُستي (ت. 354هـ)، الثقات، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط.1، 1393هـ-1973م.

09- ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البُستي (ت.354هـ)، صحيح ابن حبان، وهو الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي(ت.739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1408هـ-1988م .

10- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت. 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط.1، 1406هـ-1986م .

11- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل العسقلاني (ت.852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط.1، 1423هـ-2002م.

12- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل العسقلاني (ت.852هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة-مصر، ط.5، 1418هـ-1997م.

13- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت. 852هـ)، نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1422هـ-2001م.

14- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد الأندلسي (ت. 456هـ)، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت-لبنان، د.ت.

15- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر النيسابوري (ت.311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، عمان-الأردن، ط.3، 1424هـ -2003م .

16- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب، مسند إسحاق بن راهويه (ت.238هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1412هـ-1991م .

17- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله الهاشمي (ت.230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1410 هـ-1990م.

18- ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري أبو الفتح (ت. 734هـ)، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1409هـ-1988م.

19- ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص البغدادي (ت.385هـ)، جزء من حديث ابن شاهين جمع أبي الحسين بن المهتدي، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط.1، 1415 هـ-1994م.

20- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو (ت.643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م.

21- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر أبوعمر القرطبي (ت.463هـ)، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض-السعودية، ط.1، 1405هـ - 1985م.

22- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين القزويني (ت.395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1399هـ-1979م.

23- ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن الفاسي (ت.628هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق : د. الحسين آبن سعيد، دار طيبة، الرياض-السعودية، ط.1، 1418هـ-1997م.

24- ابن ماجه، محمد بن ماجه (يزيد) أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه (ت.273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

25- ابن معين، يحيى بن معين بن عون أبو زكريا البغدادي (ت. 233هـ)، التاريخ-رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة-السعودية، ط.1، 1399هـ- 1979م.

26- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل (ت.711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، ط.3، 1414هـ-1993م.

27- أبو الفضل الزهري، عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد البغدادي (ت.381هـ)، حديث أبي الفضل الزهري، رواية أبي محمد الجوهري، تحقيق: د. حسن بن محمد البلوط، أضواء السلف، الرياض-السعودية، ط.1، 1418 هـ - 1998م

28- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت.275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة، بيروت-لبنان، د.ت.

29- أبو عوانة، يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَايِينِيّ (ت.316 هـ)، المستخرج، المسنَد الصَّحيح المخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، تحقيق: فَرِيق مِن البَاحِثين بكليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدِّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-السعودية، ط.1، 1435هـ-2014م.

30- أبو نُعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت.430هـ)، تاريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1410 هـ-1990م .

31- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت.430هـ)، الطب النبوي، تحقيق: مصطفى خضر التركي، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1426هـ-2006م.

32- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت. 430هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصر، السعادة، 1394هـ-1974م.

33- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المُثنى الموصلي (ت.307هـ)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، ط.1، 1404هـ- 1984م.

34- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني (ت.241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1421 هـ -2001 م.

35- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني (ت.241هـ)، فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1403هـ- 1983م.

36- أحمد رضا، (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، 1378هـ-1959م.

37- الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور (ت.370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط.1، 1421هـ-2001م.

38- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل أبو القاسم، (ت.535هـ)، الترغيب والترهيب، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة-مصر، ط.1، 1414هـ - 1993م

39- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي (ت. 256هـ)، صحيح البخاري، وهو: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط.1، 1422هـ-2001م.

40- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي (ت.256هـ)، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، 1407هـ

41- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت.458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.3، 1424هـ-2003م.

42- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت.458هـ)، شعب الإيمان، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط.1، 1423هـ-2003م.

43- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى (ت.279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط.2، 1395هـ-1975م.

44- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله النيسابوري (ت.405هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1411هـ- 1990م.

45- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي (ت.463هـ)، المتفق والمفترق، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق-سوريا، ط.1، 1417هـ - 1997م.

46- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي (ت.463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط.1، 1422هـ - 2002 م.

47- الخلال، أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر البغدادي (ت.311هـ) السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض-السعودية، ط.1، 1410هـ - 1989م.

48- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن البغدادي (ت.385هـ) المؤتلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط.1، 1406هـ - 1986م.

49- الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد، أبو سعيد السجستاني (ت: 280هـ)، الرد على الجهمية، الرد على الجهمية، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، ط2، الكويت، دار ابن الأثير، 1416هـ - 1995م.

50- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله (ت.748هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط.1، 1423هـ- 2003م.

51- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله (ت.748هـ)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: غنيم عباس غنيم، مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ط.1، 1425هـ - 2004 م.

52- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله (ت.748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، وآخرون، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة-السعودية، ط.1، 1413هـ-1992م.

53- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله (ت.748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط.1، 1382هـ-1963م.

54- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد أبو الخير (ت.902هـ)، فتح المغيث، بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط.1، 142هـ-2003م.

55- السمرقندي، عثمان بن محمد بن أحمد أبو عمرو المصري (ت.345هـ)، الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، تحقيق: أبو إسحق الحويني الأثري، مكتبة ابن تيمية، جدة، مكتبة الخراز، القاهرة، ط.1، 1418هـ -1997م.

56- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح أبو إبراهيم (ت. 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1417هـ-1997م.

57- الضياء، محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله المقدسي (ت. 643هـ)، الأحاديث المختارة ، وهو: المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، تحقيق: د.عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط.3، 1420هـ-2000م.

58- طالب حماد أبو شعر، وإسماعيل سعيد رضوان؛ دراسة الأسانيد والحكم عليها، مكتبة ومطبعة دار المنار، غزة-فلسطين، د.ت.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الشامي (ت.360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط.2، د.ت.

59- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الشامي (ت.360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط.1، 1415هـ-1995م.

60- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الشامي (ت. 360هـ)، المعجم الصغير (الروض الداني)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي-عمان، ط.1، دار عمار، بيروت، 1405هـ- 1985م.

61- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر (ت.310هـ)، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، د.ت.

62- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر (ت.310هـ)، تفسير الطبري؛ وهو: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1420 هـ - 2000 م.

63- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر المصري (ت.321هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1415هـ-1494م.

64- الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود أبو داود البصرى (ت.204هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، د دار هجر، مصر، ط.1، 1419 هـ - 1999م .

65- العاني، د. وليد بن حسن، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ويليه دراسة في تخريج الأحاديث، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط.2، 1420هـ-1999م.

66- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل (ت.806هـ)، ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض-السعودية، ط.2، 1428هـ-2007م.

67- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو أبو عبد الرحمن (ت.170هـ)، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

68- القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن القاري (ت. 1014هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت-لبنان، 1415هـ-1994م

69- اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور أبو القاسم الرازي (ت: 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط.8، 1423هـ / 2003م.

70- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج (ت.742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1400هـ- 1980م.

71- مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت.261هـ)، التمييز، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط.3، 1410هـ-1989م.

72- معمر، معمر بن أبي عمرو راشد أبو عروة البصري (ت.153هـ) الجامع؛ منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني (ت.211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط.2، 1403هـ-1982م.

73- الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت.807هـ)، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1399 هـ - 1979م.

74- الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان أبو الحسن (ت.807هـ)، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني، دمشق، دَارُ المأْمُون لِلتُّرَاثِ، د.ت.